جامعة ديالى
كلية التربية الاساسية
قسم التاريخ

محاضرة الرابعة

عالم ثالث معاصر

م. حنان طلال جاسم

٢٠١٥م ١٤٣٦ هـ

زعيمها، وعلى الرغم من فشل الثورة في تحقيق استقلال الفلبين، الا انها غيرت من سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه البلاد[1].

سياسة الولايات المتحدة الامريكية في الفلبين حتى عام ١٩٣٩.

باشر اول حاكم مدني امريكي في (مانيلا) في ٤/تموز/١٩٠١، وهو (وليم هاورد تافت)، ولتهدئة المشاعر الوطنية لدى الثوريين اصدرت الولايات المتحدة الامريكية جملة من القرارات التي خددت مصير الفلبين[2]، وهي:

١- **قرار الفلبين عام ١٩٠٢:** الذي اعلنت فيه حكومة الولايات المتحدة الامريكية انها لن تبقى طويلا في استعمار جزر الفلبين، وان اهالي الفلبين هم مواطنون فلبينيون وليسوا امريكيين، مع اقرار اقامة برلمان للبلاد مكوناً مجلسين احداهما للنواب والاخر للشيوخ.

٢- **قرار (جونز) عام ١٩١٦:** كان لوصول (ودرو ولسن) الى رئاسة الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩١٣، الأثر في منح الفلبين فرصة الاستقلال، لمطالبته بمنحها حق تقرير المصير، فضلا عن مطالبة اعضاء حزبه في الكونغرس الامريكي بذلك، مما ادى الى اصدار قرار (جونز) عام ١٩١٦ وبموجبه منح البرلمان الفلبيني صلاحيات اوسع من صلاحياته السابقة.

٣- **قرار (هاوز- كنغ) عام ١٩٣٣:** على اثر حصول الازمة الاقتصادية العالمية التي استمرت ما بين (١٩٢٩- ١٩٣٣)، تم ادخال كميات كبيرة من السكر وجوز الهند الفلبيني بدون ضرائب الى الساحل الغربي للولايات المتحدة الامريكية، الامر الذي اثار احتجاجا لدى تجار الساحل الغربي الامريكي الذين طالبوا بفرض الضرائب الكمركية على الواردات الفلبينية لحماية المنتجات الوطنية المنافسة وتقليل حجم البطالة، لذلك اصدر الكونغرس الامريكي قرارا عرف بقرار (هاوز- كنغ) عام ١٩٣٣ نص على استقلال الفلبين بعد اثني عشر عاما من الحكم الذاتي

---

(1) عبد الرزاق مطلك الفهد، دراسات في حركات التحرر، ص١٦٠؛ D G. E. Hall, Op. Cit, p. 768

(2) توري عبد الحميد واخرون، تاريخ اسيا، ص ٢٠١- ٢٠٢؛ فايز صالح، ص٢١٠- ٢١٣؛ Paul Hibbert, Op. Cit, p.620-627.

التجريبي، مع تحديد كميات السكر وجوز الهند المستوردة من الفلبين، كما حدد نسبة الهجرة الفلبينية للولايات المتحدة الامريكية.

٤- **قرار (تايدنغ - مكدفي) عام ١٩٣٥:** نتيجة لرفض البرلمان الفلبيني لقرار (هاوز- كنغ)، الذي طالب بان تصبح الفلبين مستعمرة مستقلة لكن مرتبطة اقتصاديا بالولايات المتحدة الامريكية بدل الاستقلال، وردا على ذلك اقر الكونغرس الامريكي قرار (تايدنغ- مكدفي) عام ١٩٣٤، الذي نص على منح استقلال الفلبين بعد عشر سنوات من الحكم الذاتي التجريبي، الا انها اجلت القضايا الاقتصادية والمتعلقة بالهجرة الى اشعار اخر، فقد وافق البرلمان الفلبيني على هذا القرار في ايار/١٩٣٥.

وسارت البلاد صوب الاستقلال، وسن دستور للبلاد، وفي عام ١٩٣٥ جرت انتخابات رئاسية ربحها الحزب الوطني بزعامة **(مانويل كويزون)**، وخلال تلك المدة ظل هناك حاكم عسكري امريكي بصفة مراقب، ترافقه بعثة عسكرية لتدريب الجيش الفلبيني تراسها الجنرال **(ماك ارثر)**[1].

الفلبين في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥.

شاركت اليابان الى جانب المانيا وايطاليا في الحرب العالمية الثانية ضد دول الحلفاء بريطانيا وفرنسا وروسيا ومن ثم الولايات المتحدة الامريكية لهذا قامت اليابان باحتلال الفلبين عندما هاجمت الطائرات اليابانية الاسطول الامريكي في **(بيرل هاربر)** في ٧/كانون الاول/١٩٤١، بعدها باشرت القوات اليابانية نزولها في جزيرة **(لوزان)** الفلبينة، فانسحب على اثرها الجنرال الامريكي **(ماك ارثر)**[2].

بادر اليابانيون الى حل الاحزاب والنقابات الفلبينية، واعتقل قادة الاحزاب الثورية، وقد لاقت تلك القوات مقاومة عنيفة من قبل الحركة الوطنية، كما توحد الحزبان الاشتراكي والشيوعي الفلبيني من اجل مواصلة الكفاح المسلح، وفي عام ١٩٤٢ تشكلت منظمة **(المقاومة الشعبية للجيش الياباني)** التي عرفت باسم جيش **(هك)** بزعامة **(تاروك)**، وخلال المؤتمر الاول لجيش **(هك)** صدرت وثيقتان

---

(1) فايز صالح، المصدر السابق، ص٢١٤.

(2) المصدر نفسه

اساسيتان، الاولى تعلقت بـ(التنظيم الحديدي)، وتناولت واجبات وحقوق المقاتل من افراد الجيش، والثانية تعلقت بـ(الروح الاساسية)، وتناولت كيفية بناء العمود الفقري للجيش على اساس المساواة والوحدة[1].

وتالف غالبية الجيش من الفقراء ولاسيما الفلاحين المعدمين من ملكية اراضيهم، لذلك طالب جيش (هك) باجراء الاصلاحات اللازمة في ملكية الاراضي وتوزيعها على فقراء المزارعين[2].

وخلال عام ١٩٤٢ شن جيش (هك) هجمات واسعة ضد القوات اليابانية التي ضمت الفلبين عام ١٩٤٣ الى (دائرة الازدهار المشترك في شرق اسيا)، كما هاجم اليابانيون في اذار/١٩٤٣ القاعدة الاساسية لقوات (هك) في الغابات، الا ان المقاومة المسلحة سرعان ما اعادت تنظيم صفوفها نهاية عام ١٩٤٣، فانتشرت القواعد ولم تعد تتركز في نقاط محددة، امام تعاظم قوى الكفاح الوطني اخذت القوات اليابانية تتراجع، وتمكنت من طرد القوات اليابانية من اغلب المناطق عام ١٩٤٤[3].

طرد اليابانيين وعودة السيطرة الامريكية.

بعد انسحاب القوات اليابانية من الاراضي الفلبينية، سارعت القوات الامريكية الى احتلالها مباشرة، وتم طرد اليابانيين منها، وبعد توقيعهم على وثيقة الاستسلام في ايلول/١٩٤٥، دخلت الفلبين مرة اخرى تحت السيطرة الامريكية، وعاد الجنرال (ماك ارثر) الى مانيلا، ونتيجة لتصاعد الحركة الوطنية الفلبينية التي قادت تظاهرات واسعة في ايلول/١٩٤٥ طالبت من خلالها بمنح الفلبين الاستقلال، عندها باشرت السلطات الامريكية باتخاذ الاجراءات اللازمة لمنح الفلبين الاستقلال، الذي اعلن في تموز/١٩٤٦ استنادا الى قانون عام ١٩٣٥، الانتخابات في البلاد، وتم انتخاب زعيم (الحزب الليبرالي) (مانويل زكساس) رئيسا لدولة الفلبين، الذي ابقى على المصالح الامريكية في الفلبين، فأصبحت الاجهزة التشريعية والتنفيذية للفلبين تسير وفق الخطط الامريكية[4].

---

(1) عبد الرزاق مطلك الفهد، دراسات في حركات التحرر، ص١٦٣.

(2) فايز صالح، المصدر السابق، ص٢١٥.

(3) عبد الرزاق مطلك الفهد، دراسات في حركات التحرر، ص ١٦٥- ١٦٨.

(4) المصدر نفسه، ص١٦٩؛ نوري عبد الحميد واخرون، تاريخ اسيا، ص٢٠٣.

فعلى الرغم من استقلال الفلبين رسميا عام ١٩٤٦، الا انه ظل اسميا بسبب القيود العسكرية والاقتصادية التي ارتبطت بها الفلبين مع الولايات المتحدة الامريكية من خلال التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات[1] وهي:

١- **الاتفاقية التجارية عام ١٩٤٦:** وقعت الفلبين مع الولايات المتحدة الامريكية اتفاقية تجارية في تموز/١٩٤٦ سمحت بموجبها للامريكيين بالهجرة الى الفلبين والاقامة فيها، ومنحتهم امتيازات كبيرة توازي امتيازات الفلبين على ارضهم في استثمار وتنمية الموارد الطبيعية للبلاد.

٢- **الاتفاقية العسكرية عام ١٩٤٧:** وقعت الفلبين مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية على الاتفاقية العسكرية في ١٥/اذار/١٩٤٧، التي منحت بموجبها الولايات المتحدة الامريكية امتياز الاحتفاظ بالقواعد العسكرية البحرية والجوية في الفلبين عن طريق التاجير لمدة (٢٩) عاما، كما تضمنت الاتفاقية اعفاء البضائع الامريكية من الضرائب الكمركية.

٣- **اتفاقية التعاون المتبادل (ميثاق الدفاع المشترك) ١٩٤٧:** وقع الطرفان على اتفاقية التعاون المتبادل في ٢١/اذار/١٩٤٧ التي وضعت القوات الفلبينية تحت اشراف وسيطرة المستشارين الامريكيين، وبهذا ضمنت الولايات المتحدة الامريكية سيطرتها على السياسة الخارجية للفلبين التي اصبحت محمية من المحميات الامريكية في المحيط الهادئ.

حلف جنوب شرق اسيا (حلف مانيلا) ١٩٥٤.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت بوادر الحرب الباردة بالظهور بين قطبي العالم، القطب الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، والقطب الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي، وكان من أبرز ملامح الحرب الباردة، اعتماد الولايات المتحدة الامريكية على اتباع استراتيجية قامت على اساس عقد الاحلاف والتكتلات السياسية والعسكرية لتطويق الاتحاد السوفيتي واضعافه، وكان (حلف جنوب شرق اسيا) واحدا من هذه الاحلاف.

---

(1) رياض الصمد، ج٢، ص١٧٦- ١٧٧؛ عبد الرزاق مطلك الفهد، جنوب شرق اسيا، ص١٩٢؛ ج. ب. دروزيل، المصدر السابق، ص٢٧٦- ٢٧٧.

فبعد ان صارت الصين شيوعية عام ١٩٤٩، راح وزير خارجية امريكا (جون فوستر والاس) يفتش عن حلفاء لتطويق جمهورية الصين الشعبية الموالية للاتحاد السوفيتي في منطقة شرق وجنوب شرق اسيا[١].

بدات الولايات المتحدة الامريكية نشاطها اولا في عقد اتفاقيات ثنائية عسكرية مع بعض الدول الاسيوية، كمرحلة مهمة نحو عقد هذا الحلف، وفي اب/١٩٥١ عقدت معاهدة امن متبادل بين الفلبين والولايات المتحدة الامريكية[٢]، وفي ايلول/١٩٤٥ عقد مؤتمر في (مانيلا) عاصمة الفلبين لاقامة تكتل عسكري في جنوب شرق اسيا، وقد حضر هذا المؤتمر كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا والفلبين وتايلند وباكستان وكوريا الجنوبية[٣].

وتمخض عن مؤتمر (مانيلا) -نسبة لانعقاده في (مانيلا)، كما سمي بمؤتمر (سيتو Seato) أختصارا للاحرف الاولى من (**حلف جنوب شرق اسيا**) باللغة الانكليزية- التوقيع على معاهدة امن متبادل لجنوب شرق اسيا، علما بان الفلبين وتايلند فقط من دول جنوب شرق اسيا التي قبلت الدخول فيه[٤].

وان اهم ما جاء بنصوص هذا الحلف هي (**المادة الرابعة**) التي نصت (**في حال وقوع اعتداء مسلح على احدى الدول الاعضاء في المعاهدة وفي المنطقة التي يغطيها الحلف، فان هذا الاعتداء يعد موجها الى كل دول الحلفاء، التي يتوجب عليها اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي للعدوان بناء على اتفاق جماعي**)[٥].

اما (**المادة الثانية**) فقد حددت الاراضي التي يشملها الحلف وهي اراضي جنوب شرق اسيا، بما فيها اراضي الاطراف، وجملة الاراضي الواقعة في الجنوب الغربي من المحيط الهادئ[٦]، الامر الذي جعل منه اداة لضرب حركات التحرر الوطني في منطقة اسيا ولاسيما في جنوب شرق اسيا.

---

(1) فايز صالح، المصدر السابق، ص٧٦.

(2) يعد حلف جنوب شرق اسيا امتدادا بالميثاق الذي سبق توقيعه عام ١٩٥١ بين الولايات المتحدة الامريكية واستراليا ونيوزلندا باسم (ميثاق المحيط الهادئ) عمر عبد العزيز ومحمد علي القوزي، دراسات في تاريخ اوربا الحديث والمعاصر ١٨١٥-١٩٥٠، دار النهضة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٩، ص٤٦٠.

(3) عبد الرزاق مطلك الفهد، دراسات في حركات التحرر، ص١٤٩؛ بريان كروزير، المصدر السابق، ص١٣٢.

(4) فايز صالح، المصدر السابق، ص٧٦.

(5) عمر عبد العزيز ومحمد علي القوزي، المصدر السابق، ص٤٦١؛ ج. ب. دروزيل، المصدر السابق، ص٢١٧.

(6) عبد الرزاق مطلك الفهد، تاريخ العالم الثالث، ص٢٤٨.

سياسة التفرقة العنصرية :

تعتبر جمهورية جنوب أفريقيا نموذجاً واضحاً وبارزاً لتطبيق سياسة التمييز العنصري – فهي المنطقة التي طبق فيها الأستعمار هذه السياسة بأقسى وأشد حالاتها وربما يعزى بعض أسباب ذلك الى أن جنوب أفريقيا هي أول أجزاء قارة أفريقيا أستقبالاً للاوربيين – وتمتاز بالعدد الكبير من الأوربيين الذين أستوطنوها بحيث يفوق أية أقلية أخرى من المستوطنين الأوربيين في مناطق أخرى من أفريقيا وحرص هؤلاء الأوربيون نظراً لما وجدوه في جنوب أفريقيا من المواقع الهام والثروات الهائلة المتمثلة في الزراعة والمعادن ومناخها الملائم حرصوا على التمسك بها والاستقرار وخوفاً على مصالحهم أندفعوا بهذه السياسة (١٠).

وبعد أن أكتشف الذهب ثم الماس وقامت شركات التعدين بالعمل – كان تصميم الرأسماليين على مزيد من الربح يمنح الوطنيين أجوراً أقل مايمكن عاملاً جديراً في جعل هذه التفرقة ذات أساس أقتصادي أكثر مما هو أجتماعي.

ويبدو أن الناحية الأقتصادية هي أكثر العوامل الحاحاً على استمرار هذه التفرقة – فقد قام حزب العمال في جنوب أفريقيا عام ١٩١٢ على أساس هذه التفرقة – وكانت حجته في ذلك المحافظة على مستوى الحضارة الأوربية من أن تنخفض نتيجة الأختلاط.

وفي سنة ١٩٢٤ تآلف الحزب الوطني مع حزب العمال وتسلما الحكم معاً – وكان أساس تآلفهما قائماً على تكريس التفرقة العنصرية ومن ثم أتجهت سياسة الحكومة الى تقسيم البلاد الى مناطق للوطنيين وأخرى لغيرهم فتجبر السكان الأفارقة على العيش في مناطق خاصة بهم تسمى (المعازل) وغالباً ماتكون هذه المعازل مكتظة بالسكان وتفتقر الى الخدمات الضرورية.

وهناك تقرير أعده أساتذة متخصصون في علم الأجتماع عن أحوال السكان في أحدى المناطق في أتحاد جنوب أفريقيا – جاء في التقرير : «أن هذه المنطقة هي زراعية – ولكن الأرض عاجزة عن أن تقيم أود سكانها الحاليين ولايوجد أستخدام فعال بديل في المناطق المجاورة – والمنطقة بعيدة كثيراً عن المراكز الصناعية الهامة في اتحاد جنوب أفريقية – ولكن الضرورة تدفع أعداداً كبيرة من الناس رجالاً ونساء على حد سواء الى خارج المنطقة طلباً للرزق». ويضيف التقرير «.. والمنطقة هذه تتكون من خمس عشرة قرية بيد أنه لايوجد بها خدمات أساسية من المياه أو الأضاءة أو الرعاية الصحية» (١١).

وأستمرت سياسة العزل هذه بل وأصبحت بعد ذلك جزءاً من برامج الأحزاب العنصرية التي شكلها البيض في جنوب أفريقيا. ففي عام ١٩٤٨ عندما تسلم الحزب

الوطني العنصري (الخاص بالبيض) السلطة في جنوب أفريقيا – كان في صلب برنامجه ممارسة التمييز العنصري ولكي تضع هذه الحكومة برنامجها موضع التطبيق قامت بتشريع ماسمي بـ «البانتوستان» وهي مناطق العزل – فقررت حصر الأغلبية في (مناطق معزولة) وحرمت عليهم ممارسة أي نوع من الحرية العامة – ويلاحظ من خلال قراءة مقدمة القانون أن الأقلية البيضاء أرادت أقناع الأغلبية السوداء بانها ورثت التفوق العرقي فقد جاء في النص : «... لقد منح الله البيض مهمة روحانية – ودعا كل البشر في العالم الى عدم تدمير أو أفناء بعضهم البعض .. أن لكل أنسان في العالم مهما كان جنسه أو لونه الحق في العيش والنمو – وعلى هذا الأساس فأن من الأفضل أن تتمتع كل مجموعة بحقوقها الفردية والعامة في نطاق المنطقة التي تعيش فيها».

لقد تدخلت الأدارة العنصرية في بريتوريا من وراء تشريع قانون البانتوستان مايلي :

أ – حصرتنامي الوعي القومي والسياسي لدى الأغلبية الأفريقية داخل مناطق محدودة وبشكل يجعل الأتصال بين هذه المناطق صعباً .

ب – نظام المناطق المنعزلة يضفي على الأقلية البيضاء صفة الأغلبية بالمقارنة مع كل منطقة على حدة .

جـ – الوقاية من خطر زحف الإفارقة السود على المدن الرئيسة بعد زيادة السكان لاسيما ان المدن الافريقية المجاورة لمدن البيض لم تعد لتسع ذلك العدد من السكان مما أجبر أغلب العوائل الى الانتقال (الى مدن البيض) .

د – اتخاذ نظام العزل العنصري الى عنصر حماية اضافي بالنسبة للعمال البيض [١٢].

وظهرت التفرقة في قوانين العمال – فتركت الاعمال (غير الفنية للوطنيين مع عدم اتاحة الفرصة لهم لدخول دورات يتحولون فيها الى عمال فنيين – وجعلت القوانين اللون أساساً في عقود العمل في شركات التعدين وحددت الاجور بحيث تبقى العمال البيض في مستوى عال ملائم مع مايسمونه بـ «العامل صاحب الحضارة» وبلغ معدل اجور العمال الاوربيين في اعمال التعدين ٧١٢ جنيهاً في السنة طبقا لاحصاء سنة ١٩٥٣ بينما لايزيد اجر العامل الأسود على ٥١ جنيها في السنة [١٣].

وهناك تفرقة في المجال السياسي فمند ان وضع قانون تأليف الاتحاد في سنة ١٩٠٩ أبعدت شؤون الوطنيين عن مجال التشريع العادي = ووضعت شؤون الوطنيين في يد الحاكم العام الذي وضعت في يده سلطات غير محدودة تبيح له التشريع لهم عن طريق أوامر ادارية .

أما عن نصيب الوطنيين في الانتخاب فقد ظل حتى سنة ١٩٢٠ مقصوراً على ولاية الرأس كما كان الحال قبل انشاء الاتحاد مع اقتصاره لكل من الأوربيين والوطنيين – على من يتمتع بمستوى خاص من الحضارة والأمر الذي كان يسمح لبعض الأفارقة من ذوي المؤهلات الخاصة التي تخدم اغراض الاستعمار بالانتخابات وفي الوقت نفسه يحرم بعض الفقراء الاوربيين ولكن في سنة ١٩٢٦ اعد مشروع قانون ولاية الرأس يجعل قيد الوطنيين في سجلات خاصة من أجل الحد من حق الانتخاب الذي كان لهم . كما الغى تمثيلهم المحدود . وقد بلغ عدد الناخبين الوطنيين أقصاه سنة ١٩٢٧ حين بلغوا (١٦٤٨٠) ناخباً .

وفي سنة ١٩٣٠ و١٩٣٣ أخرج منهم ستة آلاف بحجة ان دخلهم خلال الاثنى عشر شهراً السابقة لم يصل الى الحد الذي يبيح لهم هذا الحق .

وفي سنة ١٩٣٦ سن قانون تمثيل الوطنيين منحهم اربعة مقاعد في مجلس الشيوخ وهي مخصصة لأربعة من الاوربيين ينتخبهم الوطنيون . ونص القانون على الا تزيد المقاعد المخصصة للوطنيين على ستة بأية حال من الاحوال وانشاء مجلس آخر للنواب من أجل الوطنيين يرأسه وزير الشؤون الوطنية ويتكون من واحد وعشرين عضواً بينهم اثنا عشر عضواً منتخبين وأربعة أعضاء معينين ثم خمسة أعضاء بحكم مناصبهم وهم رؤساء الولايات الوطنية وهؤلاء الاخيرون لايتمتعون بحق التصويت – ومدة هذا المجلس خمس سنوات ويملك وزير الشؤون الوطنية حق حله اذا أساء المجلس استعمال حقه – ووظيفة هذا المجلس استشارية بحتة اذ يدعى الى الاجتماع قبل اجتماع البرلمان من أجل ان يقدم تقريراً عن التقديرات المالية التي يقترحها للمشروعات الوطنية وعن التشريعات التي يقترحها فيما يمس شؤون الوطنيين – أو أي شأن آخر يشير به وزير الشؤون الوطنية . كما ان له حق التوصية من أجل اصدار تشريعات لأمر من أمور الوطنيين أولأجل انتخاب الممثلين الأربعة في مجلس الشيوخ وكانت المعارضة في الغاء حقوق الوطنيين الانتخابية تأتي دائماً من ولاية الكاب – ولذا نص قانون الانتخاب الذي الغى حق الانتخاب للوطنيين على حفظ حقهم الانتخابي في ولاية الكاب من اجل انتخاب ثلاثة اعضاء في مجلس النواب وعضوين في المجلس المحلي – على ان تكون عضويتهم زائدة على عدد النواب – وتستمر عضوية النواب الوطنيين مدة خمس سنوات غير قابلة للحل[١٤] .

واتبعت مع الافارقة سياسة التفرقة في كثير من امور الحياة الاجتماعية فقد حرم عليهم استعمال وسائل المواصلات الخاصة بالبيض ولايدخلون مسارحهم أوفنادقهم ومكتباتهم وفي المدن تخصص سيارات بيضاء للبيض وأخرى ملونة لركوب السود وفي مواقف

السيارات العامة تخصص أماكن مسقوفة لوقوف البيض وأخرى مكشوفة للرياح والمطر يقف فيها السود وفي القطار تخصص مقاعد خاصة للسود.

ويمتد الفصل بين الاجناس الى البنوك ومكاتب البريد وان اختلفت تفاصيلها بين مدينة وأخرى وفي الحدائق العامة لايحق للأفريقي الجلوس الا في مقاعد معينة[١٥٥].

وسياسة التفرقة العنصرية التي يمارسها البيض في جنوب أفريقيا يدافعون عنها بكل مالديهم من وسائل بما في ذلك الوسائل الاعلامية وبحجج واهية فقد كتبت جريدة (سنداي تايمز) الصادرة في جوها نسبرج مقالاً لكوت فورستر شقيق الرئيس العنصري جون فورستر يقول فيه : « ان الله خلق الناس وهم مختلفون في اللون فأعطى البيض أفضلية في التفكير والعمل – لهذا يجب ان يكون الافارقة عبيداً لنا وهذا الوضع يجب ان يبقى الى الأبد – وعليه نعترض على كافة أشكال الدمج بين البيض والسود ان الله هو الذي أعطانا هذه البلاد ونحن لم نسرقها من أحد وسنبقى لنا وحدنا »[١٥٦].

وذكرت الدكتورة جونيد لين كارتر رئيسة برنامج الدراسات الافريقية بجامعة نورت الامريكية التي زارت القاهرة عام ١٩٧٠ وعقدت ندوة مع هيئة تحرير مجلة السياسة الدولية عن التمييز العنصري في افريقيا الجنوبية – ذكرت ان « الافريقيين السود محرومون تماماً من كافة الحقوق الانسانيـــة »[١٥٧].

استغلال الايدي العاملة

استغلت الأيدي العاملة الافريقية بمختلف الأساليب من ذلك هو السخرة المجانية – فقد اتبعت حكومة الاتحاد أسلوب « عقوبة الشغل » وهو ان أي أفريقي يحكم لأية مخالفة يكون حكمه العمل في مزارع الأوربيين في ظل أبشع ظروف عمل – بعيدة عن الانسانية – ففي عام ١٩٥٦ حكم على أكثر من ١ر٧٦٠ر٢٣٧ أفريقي في جنوب أفريقيا بعقوبات قضائية ذات مدد مختلفة وكانت غالبية هذه الأحكام متعلقة بمخالفات لقوانين المـرور وحظر التجـول.

ان قوانين المرور تعتبر احدى مظاهر الممارسات العنصرية في جنوب أفريقيا – وطبقا لهذه القوانين يتعين على كل أفريقي ان يحمل تصريحاً للمرور وأن يبرزه حين يطلب اليه ذلك واذا نسيه توقع عليه عقوبات قاسية وعلى ظهر كل تصريح تعليمات مطبوعه بحروف دقيقة لايستطيع ان يقرأها سوى قلة من الافريقيين – وبالرغم من ذلك تكون نتيجة مخالفة هذه القوانين ان يلقى رجال الشرطة القبض على المخالف دون سابق انذار – والعقوبة في هذه الحالة هي الغرامة أو الحبس. ولما كان من النادر توفر المال اللازم لأداء

الغرامة – يزج بالمخالف في السجن ويفرض عليه العمل الاجباري وكثيراً مايختفي الناس دون ان يعلم ذووهم أين ذهبوا[١٨] وأصبحت هذه القوانين محور التحكم في العمل ومن ثم محور السيطرة البيضاء في جنوب أفريقيا وأصبح الهدف منها مزدوجا – فهي وسيلة للتحكم في عمل الافريقيين – وتوفير مبرر اعتقال الفلاحين على نطاق واسع بحجة مخالفتهم لها – وهكذا توفر تدفقا مطرداً من السخرة اللازمة للمزارع الاوربية

ان جانباً كبيراً من هؤلاء المحكوم عليهم يكونون عاجزين بطبيعة الحال عن دفع الغرامات التي يحكم بها عليهم – فيصبح مصيرهم أحد السجون المزرعية البالغ عددها نيفا وثلاثين سجنا والتي أقامتها روابط الزراعيين بمساعدة الحكومة وبمقتضى هذا النظام تتعهد ادارة السجون بناء على عقد مبرم مع رابطة الزراعيين المحليين – بتقديم فيض مطرد من عمل المسجونين لأي زارع يستطيع ان يوفر في مزرعته مبنى يصلح سجنا وذلك لاستخدامهم بمعدل أجر يحدده العقد وتبعالذلك كان يتدفق على خزائن ادارة السجون مايقرب من ٤٠٠٠٠٠ جنيه استرليني سنويا وكان المزارعون يحصلون على حاجتهم من عمال السخرة ذوي الاجور الشديدة الانخفاض ويصف بعض الباحثين حالة هؤلاء السجناء التعسة وهم في طريقهم الى سجن مشهور في لتحاد جنوب أفريقيا يدعى (بيتال) فيقول : « وما على المرء الا أن ينظر الى وجوه هؤلاء المحكوم عليهم بالأشغال والمقيدين بالأغلال وكأنهم ضحايا غارة من أجل الرقيق في القرن الثامن عشر وهي في طريقهم الى السجون المزرعية ليعرف طبيعة تفكيرهم حيال هذا النظام غير الانساني نظام الاتجار في لحوم البشر » .

ويصف باحث آخر الاضطهاد الذي يتعرض له الافارقة وهم يمارسون العمل الاجباري المفروض عليهم كعقوبة فيقول « هناك تجد الكادحين الذين يرتدون الخيش ويمسكون بالبطاطين أصابعهم – انهم يعملون تحت وطأة الشمس المحرقة والكرباج – ويقضون الليل في اسطبلات فاسدة الهواء خالية من النوافذ – تحيط بها كلاب حراسة مسعورة لمنعهم من الهرب – وان المحكوم عليهم بالأشغال يوجرون للمزارعين مقابل شلنين في اليوم على حين يوجر المحكوم عليهم بمدد قصيرة مقابل تسعة بنسات في اليوم » .

ان الافريقيين في جنوب افريقيا يتعرضون يوميا لغارات عصابات التجنيد المكونة من رجال الشرطة ولايستطيع اي افريقي عندما يغادر بيته في الصباح ان يطمئن الى أن الغروب سيقدم دون ان تكون هذه العصابات قد التقطته وبعثت به من غير محاكمة او حتى تهمه للعمل في احدى المزارع [١٩] .

لم يكن هناك اهتمام بالوطنيين الافريقيين وتقديم الخدمات اللازمة لهم – واذا كانت هناك خدمات اجتماعية تقدم في جنوب افريقيا فهي تخص البيض اكثر مما هي تخدم الافارقة .

ففي مجال التعليم في جنوب افريقيا الذي ابتدأ اولا من قبل البعثات التبشيرية منذ نهاية القرن الثامن عشر منذ ان وصل الهولنديون الى هذه المناطق – وبعد وصول بريطانيا على الكاب عام ١٧٩٥ وصلت المنطقة بعثات تبشيرية بريطانية منذ عام ١٨٠٥م واستمرت هذه البعثات التبشيرية على اختلاف المذاهب الدينية التي تنتمي اليها – وقامت بفتح المدارس الدينية في جنوب افريقيا [٢٠]

واهتمت البعثات التبشيرية بدراسة اللغات الافريقية وخاصة لغات القبائل القوية الكبيرة العدد او ذات التنظيم السياسي المتطور .

وفي الوقت الذي تولت فيه الجمعيات التبشيرية تعليم الوطنيين فقد عنيت الحكومة البريطانية منذ قدومها الى جنوب افريقيا بتعليم اولاد الاوربيين فأنشأت لهم المدارس وفقا للمناهج البريطانية وكان هذا احد الاسباب التي دفعت بالهولنديين الى الهجرة الى الشمال وبعد ان استقروا في مهاجرتهم الجديدة انشأت المدارس على النظام الهولندي – في حين لم يعن احد من البريطانيين او الهولنديين بتعليم الوطنيين .

وبعد ان تألف الاتحاد عام ١٩١٠ جعل التعليم دون العالي من اختصاص الحكومات المحلية بينما جعل التعليم العالي فقط من اختصاص الحكومة المركزية .

ووضع قانون الاتحاد شؤون الوطنيين في يد الحاكم العام وازدادت نزعة التفرقة وضوحا منذ سنة ١٩١٥ حين بدأ الجنرال هرتزوج بتأليف الحزب الوطني مناديا بهذه السياسة حتى اذا تولى الوزارة في سنة ١٩٢٤ واتته الفرصة لتنفيذ برنامجه فاصدر قانون التعليم المنفصل في سنة ١٩٢٩ وهو الذي جعل اللون اساس الانفصال .

اما مصاريف التعليم في الاتحاد فقد كان هناك فرق كبير بين مايصرف على تعليم الوطنيين من المبالغ الضئيلة نسبة الى عددهم قياساً الى تلك المبالغ التي تصرف على تعليم المستوطنين – فقد بلغت مصاريف التعليم في سنة ١٩٥١ (٦٤٤ و ٥٦٨و٣٨) جنيها – وقد اقتصر نصيب الوطنيين من هذا المبلغ (٦٫٦٣٧٫٥٥٣ جنيها) ونصيب الاسيويين والملونيين (٤٫٦٧١٫١٧٦ جنيها) هذا في الوقت الذي كان عدد التلاميذ الاوربيين لايزيد على ٥٠١٫٥٣٩ تلميذا – بينما كان عدد التلاميذ الاخرين ١٫٥٥٥٫٨٥٨ تلميذا بما فيهم الافارقة والملونون [٢١]

وأستمرت عملية التفرقة بين تعليم الوطنيين وتعليم البيض وحتى عام ١٩٦٠ كان عدد مدارس البيض ٢٥٦٥ مدرسة في حين أن عدد مدارس الأفارقة ٧٠٠٠ مدرسة وقد بلغ عدد التلاميذ الأوربيين ٦٤٧٠٠٠ تلميذ – أما عدد التلاميذ الأفارقة فقد بلغ ١٫٥٠٠٫٠٠٠ (٢٢).

أما في مجال الخدمات الصحية فلم تنشأ وزارة للصحة الا في سنة ١٩١٩ – وظلت هذه الوزارة أسمية لايتولاها وزير مختص قبل سنة ١٩٤٥ – وكانت مسؤولة الوزارة تنحصر في أدارة المستشفيات التي كانت أعجزمن أن تقوم بواجبها الكامل بسبب ضعف ماخصص لها من المال ويمكننا أن نستدل على مبلغ عناية الحكومة بأمر الأفريقيين من أيراد بعض الأرقام – فعدد المستشفيات في جنوب أفريقيا حتى عام ١٩٥٦ هو ٥٧٠ مستشفى بين عامة وخاصة – منها ٢٨٠ مستشفى لـ للاوربيين و١٣٨ لغير الأوربيين من الأجانب والباقي وهو لايتعدى المائتين للافريقيين – وكان عدد الأسرة المخصصة للاوربيين ١٧٦٧٤ والمخصصة لغيرهم ٢٧٧٥٦ سرير (٢٣).

الحركة الوطنية

أن مقاومة الأفارقة للحكم البريطاني بدأت منذ بداية الأستيطان الأوربي للمنطقة. ونظراً لملائمة مناخ جنوب أفريقيا لسكني الاوربيين فهي تقع مابين مدار الجدي شمالاً و٣٥ درجة جنوباً (٢٤) ونظرا لموقعها على المحيطين الأطلسي والهادي وثرواتها الطبيعية الهائلة فقد سكنها الكثير من الأوربيين والآسيويين – وبالنظر لتوفر الثروة الزراعية والمعدنية الهائلة في جنوب أفريقيا، فقد قصدها الكثير من رجال الأعمال وتسربت لها رؤوس الأموال الأجنبية وتزاحمت على العمل فيها وأستغلال ثروتها كثير من الشركات (كما مر). وقام بها على أثر ذلك نشاط أقتصادي كبير.

ظهرت في جنوب أفريقيا منشأت صناعية تطلبت أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة وكلما تدفقت الهجرة الى جنوب أفريقيا وتدفقت معها رؤوس الأموال الأجنبية – أزدادت معها المشاريع الصناعية وخاصة منذ مطلع هذا القرن.

وصل عدد المنشآت الصناعية عام ١٩١٥ الى ٤٠٠٠ أرتفع في عام ١٩٢٠ الى ٧٠٠٠. كان العمال في البداية بصورة عامة من الأوربيين والهنود أما البوير والأفارقة فقد أستمروا في ممارسة الأعمال الزراعية في ذلك الوقت المبكر.

ومع ظهور الأقطاعيات الواسعة من الأرض فقد تحطم صغار المزارعين فانحدروا الى المدن – وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحوا جزءاً من القوى العاملة الأفريقية.

بدأت أعداد العمال غير البيض تزداد تدريجياً في المعامل فأصبح عام ١٩١٥ (٦١٠٠٠) عاملاً وأرتفع الى (١١٣٠٠٠) عاملاً عام ١٩٢٠ = وكان عدد العمال بصورة عامة في المناجم عام ١٩٢٠ . (٢٧٠٠٠٠) عاملاً . وقد كان العمال الأفارقة على العموم عمالاً غير ماهرين [٢٥] .

هذه المقدمة تعطي لنا صورة الصراع المنتظر في هذه المنطقة وطبيعة الحركة الوطنية ظهرت المنظمات السياسية في جنوب أفريقيا قبل الحرب العالمية الأولى سواء المنظمات التي شكلها البيض والتي تدافع عن مصالحهم او منظمات غير عرقية تدافع عن كل السكان في المنطقة ومنظمات أخرى خاصة بالأفارقة .

الاحزاب الخاصة بالبيض

١ – الحزب الوطني : وهو حزب الأفريكانز – وهم في الأصل مزيج من العناصر الهولندية والفرنسية والألمانية – الا أن مشاركة هذه العناصر معافي التزمت الديني والدعوة الكالفينية واللوثرية وأبتعادها عن الأصل الأوربي – هذه المشاركة صهرتهم في جماعة متجانسة واحدة .

ويرجع تاريخ تأسيسه الى عام ١٩٠٤ عندما دعا جان كريستيان سمسطس (١٨٧٠ – ١٩٥٠) وهو أحد قادة حرب البوير مع زميله من نفس الحرب بوثا – دعا الى ايجاد تنظيم سياسي مفتوح لكل من البوير والبريطانيين – وفي سنة ١٩١١ أسس مع هرتزوج (أحد قادة حرب البوير أيضاً) وبوثا حزباً سمي بـ (حزب جنوب أفريقيا) في بلومفنتين – وعند نهاية عام ١٩١٢ حدثت أزمة كبيرة داخل الحزب عرفت بأزمة هرتزوج وأنتهت بتكوين حزبين سياسيين رئيسيين هما : (الحزب المتحد) بزعامة سمسطس وبوثا . ودعا الى التعاون بين البوير والبريطانيين و (الحزب الوطني) برآسة هرتزوج وطالب بان تكون السيطرة في أيدي البوير [٢٦] .

وحصل على الأغلبية في البرلمان منذ عام ١٩٤٨ – على أساس سياسة في الفصل العنصري الذي بقي يمارسها عندما تسنح له الفرصة لأستلام السلطة (كما مر وسيمر في البحث) .

٢ – الحزب المتحد : وهو الجناح الذي أنشق من حزب جنوب أفريقيا برئاسة سمطس عام ١٩١٢ كما مر .

وفقد الحزب أغلبية في البرلمان عام ١٩٤٨ وأنشقت عليه بعض الجماعات وكونت أحزاباً أخرى كما سيرد .

هذا الحزب يؤيد سياسة التمييز العنصري وضرورة زعامة وسيادة البيض الا أنه يعارض وسائل التطور التي تتبعها حكومة الحزب الوطني .

٣ – الحزب التقدمي : وتكون أساساً من الجماعة الذين خرجوا من الحزب المتحد في تشرين الثاني ١٩٥٩ لعدم موافقتهم على سياسة الفصل العنصري ويضم هذا الحزب البورجوازية من رجال الأعمال بصورة خاصة. وكان (هاري أونهيمر) رجل الأعمال المعروف (المار ذكره) هو أنشط أعضائه .

في الفترة الأخيرة (في السبعينات) أخذ يطالب باصلاحات دستورية تعطي الأفريقيين حق الأنتخاب والتمثيل في البرلمان ضمن حدود معينة .

ويرى هذا الحزب أن الأوربيين في جنوب أفريقيا لايمكنهم وحدهم أستغلال الأمكانيات الأقتصادية الضخمة في البلاد دون مساعدة الأفريقيين – كما يرى أن أعطاءهم فرصة أفضل للعمل لايساعد فقط على تخفيف حدة التوتر العنصري فحسب بل أنه يزيد من ثراء البيض أيضاً . وشعار الحزب في ذلك « من الأفضل أن أكون ملوناً وغنياً » .

٤ – حزب الأتحاد الوطني : يرجع تاريخه الى عام ١٩٦٠ – أسسه النائب باسون بعد أن طرد من البرلمان ويستهدف كسب الملونين دون الأفريقيين الى جانبه – وهو لايعارض مبدأ الفصل العنصري ولكنه ينادي بتوسيع المناطق المخصصة للسود . وأتباع سياسة الحكم الذاتي في هذه المناطق وكذلك يهدف الحزب الى تحويل الجمهورية الى أتحاد كونفورالي بين ولايات للأفريقيين وولايات للبيض .

٥ – حزب الاحرار : يقف موقف المعارضة لفكرة التمييز العنصري وينادي بتحرير الافريقيين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا كما ينادي باقامة ديمقراطية اصيلة والمساواة بين جميع مواطني جنوب افريقيا امام القانون .

يضم الحزب عدداً كبيراً من المثقفين البيض والسود على حد سواء واحد قادته الكاتب الان باتون .

٦- الحزب الجمهوري : انفصل اعضاء هذا الحزب عن الحزب الوطني وانتقدوا سياسة تخصيص مناطق تقتصر الاقامة فيها على السود وحدهم وفي اواخر ١٩٦٩ اعلن الحزب حل نفسه وأيد حزب هيرتزوج [٢٧]

- وأسس الهنود في جنوب أفريقيا حزب هو (حزب المؤتمر الهندي لجنوب أفريقيا) منذ عام ١٨٩٨ وهدفه معارضة التفرقة العنصرية الموجهة ضد الهنود بشكل خاص وقد لعب الزعيم الهندي المعروف غاندي دورا مهما في تأسيس الحزب في جنوب افريقيا عندما جاء الى البلاد عام ١٨٩٣ للدفاع عن الهنود الذين كانوا يتعرضون للاضطهاد وخاصة العمال منهم [٢٨]

ولعب الحزب دورا مهما في الحياة السياسية في جنوب افريقيا بمعارضة التمييز العنصري وقد تعاون في بعض مراحل الحركة الوطنية في جنوب افريقيا مع الاحزاب الافريقية (كما سيمر) .

- الاحزاب الوطنية (الاحزاب الخاصة بالافارقة)

ان المنظمات السياسية والاحزاب التي شكلها الافارقة هي التي تمثل المحور الاساسي للحركة الوطنية في جنوب افريقيا اهم هذه الاحزاب هو :

- المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب أفريقيا .

وهو اهم المنظمات السياسية واقواها في جنوب افريقيا - وقد لعب ومايزال يلعب دورا مهما ورئيسا في حركة التحرر الافريقي .

ترتبط بداية تاريخه بتنظيمات غير سياسية ففي عام ١٨٨٢ تشكلت (رابطة التعليم الاهلي) وقد قامت الرابطة بعد تكوينها بعامين باول احتجاج ضد قوانين المرور - وفي عام ١٨٨٤ تكونت ((رابطة الناخبين من الاهالي)) للدفاع عن حقوق الافريقيين الانتخابية وفي عام ١٩١٢ انبثق الحزب عن هذه الرابطة بعد انضمام تنظيمات سياسية افريقية اخرى من الاتحاد وهي ((مؤتمر ناتال الوطني)) الذي تشكل عام ١٩٠٤ - وتكوين لتنظيم مماثل في الترانسفال عام ١٩٠٧ . ومن هذه التنظيمات الثلاثة انبثق الحزب .

كان اول رئيس له هو جون ل . ذولي الذي كان بالاصل زعيما لمؤتمر ناتال - ولعب رؤساء القبائل دورا هاما في تأسيسه .

وفي اعقاب صدور قانون الارض عام ١٩١٣ الذي حرم الافريقيين من تملك الارض في خارج المعازل شن المؤتمر ضد هذا القانون اول معركة رئيسة له .

وفي العشرينات قام رئيسه العام جيمس ت. جوميدي بزيارة الاتحاد السوفيتي وكانت حماسته الشديدة لهذه الزيارة بعد عودته سببا في فقده لمنصبه .

وفي عام ١٩٣٥ اشترك المؤتمر في ((مؤتمر عموم افريقيا)) وهو تنظيم سياسي لتنظيم المعارضة ضد اخراج الافريقيين من القائمة الانتخابية العامة وضد ايجاد تمثيل منفصل للبيض في البرلمان وانشاء المجلس التمثيلي الوطني – وعندما تراجع المؤتمر عن موقفه وانسحب من ((مؤتمر عموم افريقيا)) ليسمح لاعطائه بدخول المجلس التمثيلي الاهلي انشق عليه بعض الاعضاء الشبان وكونوا في عام ١٩٤٣ ((عصبة الشباب للمؤتمر الوطني الافريقي)) ووضعوا برنامج عمل ايجابيا – ودخلت البلاد في ظروف الحرب العالمية الثانية .

– التنظيمات العمالية – ودور العمال في الحركة الوطنية حتى الحرب العالمية الثانية .

نما حجم الطبقة العاملة في جنوب افريقيا منذ نهاية – القرن التاسع عشر حتى اصبح لهم وزنا كبيرا في تطور الاحداث السياسية في الاقليم .

مارس العمال الافارقة العمل السياسي في البداية ضمن تنظيم عمالي للبيض وهو : حزب العمل لجنوب افريقيا الذي شكل عام ١٩٠٩ وكان يمثل كافة العمال – ولكن سرعان ماحدثت داخله خلافات ادت الى خروج كتلة منه عام ١٩١٥ سميت بالعصبة الاشتراكية العالمية International Socialist league

وتضم هذه العصبة بعض المتعلمين والشغيلة ذات الاصل الاوربي ممن يؤمنون بالاشتراكية الفابية – ولكن هذه المنظمة سرعان مااعتنقت الاشتراكية العلمية ودعت الى وحدة الطبقة العاملة والقضاء على العنصرية – وتعتبر اول منظمة سياسية شكلها البيض وتضم الاعضاء من غير البيض .

وجهت العصبة نداءاً يدعو الى وحدة كافة الشغيلة في جنوب افريقيا بصرف النظر عن اللون – وقد جاء في النداء : ((على كافة العمال البيض ان يعاونوا زملاءهم العمال من كافة الاجناس – ان يقوموا بتوعيتهم وتثقيفهم وتنظيمهم في اماكن عملهم في المنجم – في المصنع – وفي ورش العمل لبناء جمهورية افريقيا الاشتراكية التي تكون الطبقة العاملة اساسها)) (٢٩)

وتعرضت العصبة الى مضايقة السلطة فتحولت الى العمل السري وانشق عنها بعد ذلك الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا .

أما العمال الأفارقة فقد شعروا بأنه من الأفضل أن تكون لهم تنظيماتهم الخاصة خاصة وقد لمسوا بعض التمييز العنصري في خلال عملهم مع العصبة وعلى الرغم من ان قسما منهم واصل العمل مع الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا – فان الأكثرية بدأت تعمل من أجل إيجاد تنظيمات نقابية – كما ان القسم الأكبر منهم انضم بعد ذلك الى حزب « المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا » .

قام العمال بنشاط وطني ايجابي عام ١٩١٨ حينما قام عمال الصناعة بالتعاون مع حزب المؤتمر باضراب – وكان طليعة الاضراب هو عمال بلدية جوها نسبرج – وفي العام نفسه قام بضعة آلاف من عمال المناجم بمقاطعة الورش الخاصة بعمال المناجم لمدة شهريـــن .

في سنة ١٩١٩ أسس العمال في مدينة الكاب اتحاد عمال الصناعة والتجارة – وكان أول أعماله تنظيم اضراب ناجح على ارصفة الميناء اشترك فيه ثمانية آلاف عامل – ولجأت الحكومة الى انهاء الاضراب بالعنف والقسوة – ولكن الاضراب أفاد العمال بأن اكسبهم تجربة بأهمية الاتحـاد .

وقد زاد عدد العمال المرتبطين بهذه المنظمة – فارتفع من ١٠٠ر٠٠٠ الى ٢٥٠ر٠٠٠ = ومع ان أعضاءه من الشغيلة الا انه قبل في عضويتها أخرين من مختلـف فئآت الشعـب باعتباره منظمـة سياسة ذات أهداف وطنية – فضم أساتذة – وفنانيـن وأصحاب حوانيت – وتجار .

وقام عمال المناجم باضراب مهم في شباط ١٩٢٠ وأسهم في الاضراب ٤٠ر٠٠٠ عامل [٣٠] ومع ان العمال لم يحققوا مطلبا نقابياً – الا ان اضرابهم كان ذا أهداف سياسية وطنية – وهو معارضة السلطة الاستعمارية وضرب مصالحها وهذه تمثل ظاهرة عامة في الاضرابات العمالية في المستعمرات .

وفي تموز عام ١٩٢٠ عقد العمال الافريقيون أول مؤتمر شامل في مدينة (بلوم فونتين) تداولو في أمور التنظيم ومطاليبهم – وتحدثوا عن الاهداف الوطنية للحركة الوطنية الافريقية . وفي تشرين الاول من العام نفسه اوقفت الشرطة زعيم اتحاد العمال المدعو (ماسا بالالا) – فتظاهر العمال مطالبين باطلاق سراحه ففتحت الشرطة نيران بنادقها على العمال وقتلت منهم (٢٣) وأصيبت مئات آخرون بجروح [٣١]

وأهم عمل وطني قام به العمال في هذه الفترة هو تفجير انتفاضة جماهيرية عام ١٩٢٢ . ففي كانون الثاني ١٩٢٢ حدث اضراب هام من قبل بضعة آلاف من عمال

المناجم في مدينة ويتير رستاند Witvideristand وقد استمر الاضراب حتى مارت من العام نفسه حيث تطور ٣/٤ الاضراب الى انتفاضة مسلحة تتحدى السلطة الاستعمارية – وقام العمال بأكبر مظاهرات عمالية في تاريخ أفريقيا – وقد أطلقت الصحافة البرجوازية في أوربا على هذه الانتفاضة (الثورة الحمراء) كعادة البرجوازية بوصف الحركات الوطنية . وكان هذا الاضراب قد توافق مع تدهور اقتصاد الاتحاد وقد حصل شيء من الصراع بين العمال المضربين أنفسهم كاد أن يضعف من موقفهم اذ طالب العمال من الأصل الأوربي باستمرار منحهم اجوراً مرتفعة والحفاظ على مستوى معيشتهم – في حين طالب العمال الأفارقة بمساواتهم مع العمال البيض بممارسة العمل الفني أو شبه الفني – وقد احدث ذلك ارتباكاً في صفوفهم – ولكن قادة الاضراب بذلوا جهوداً للتنسيق بين فئتي العمال وتوحيد كلمتهم – وتوجيه جهودهم نحو عدوهم المشترك الامبريالية والسلطة الحاكمة – ونجح قادة الاضراب في ذلك – وواصل العمال نضالهم الوطني .

قامت الحكومة بتوجيه قوة عسكرية تقدر بحوالي عشرين الف مسلح أحاطت بالعمال .

قاوم العمال هذه القوة المسلحة – ودامت المعركة خمسة أيام انتهت باصابة المئات من العمال بين قتيل وجريح واعتقال حوالي خمسة آلاف عامل – ثم قدم قادة العمال الى المحاكم حيث حكم على بعض قادة العمال بالاعدام – وسار هؤلاء القادة الى حبل المشنقة وهم ينشدون الأناشيد الثورية (٣١) .

بعد الضربة التي وجهتها الطبقة العاملة في عام ١٩٢٢ للحكم البريطاني والتي أسهم فيها بجانب الأفارقة بعض العمال البيض وخاصة اولئك الذين كانوا يتعرضون لبعض الاستغلال – فقد تلقت الأقلية الحاكمة البيضاء درساً جعلتها تشحذ همتها لاحكام السيطرة على الحركة الوطنية بتشكيل سلطة متينة تؤمن بالتمييز العنصري وسيادة الرجل الأبيض وتعميق الفوارق بين البيض والسود فأخذ الحزب الوطني الذي كان برئاسة هرتزج يطرح فكرة التالف مع الأحزاب الاخرى التي تمثل البيض – وخاصة حزب العمال الذي نشأ بدافع عن مصالح العمال البيض – ونجح الحزب في انتخابات عام ١٩٢٥ في الحصول على الأغلبية – فوضع شعاره في التمييز العنصري موضع التطبيق (كما مر) .

وبعد أن حلت الأزمة الاقتصادية العالمية المعروفة في فترة (١٩٢٩-١٩٣٣) فقد واجهت جنوب افريقيا ضربة في اقتصادها وكنتيجة لهبوط أسعار الماس وبعض المواد الاخرى وقد أغلقت الكثير من المناجم – وقد وجد آلاف من عمال المناجم أنفسهم